

أيار 2013

## قصة شخصية

“ولدت في خربة صارورة وعشت فيها منذ أكثر من 30 عاماً؛ لقد تزوجت هناك ووضعت زوجتي أطفالنا العشرة هناك. غادرت المنطقة في عام 1996 مع عائلات أخرى عندما أغلقت مستوطنة معون الشارع المؤدي للقريّة ولكنني لم أنقطع عن الوصول إلى أرضي الموجودة في المنطقة لعدة سنوات. وكنا نتعرض بصورة متواصلة لهجمات المستوطنين من مستوطنة معون؛ وعلى سبيل المثال، في عام 2003 هاجمنا المستوطنون أثناء حصادنا لمحصول القمح إذ أشعلوا النار في المحاصيل وقتلوا حماري. ومنذ ذلك الوقت لم أصل إلى خربة صارورة ولكن الأرض يزرعها أقارب لي ما زالوا يعيشون بالقرب منها.

كان لدي 120 رأساً من الماشية بعثتها بعد مغادرة خربة صارورة؛ لم يكن لدي منزل أعيش فيه، ولذلك بنيت منزلاً صغيراً في الرقاعية ولكن السلطات الإسرائيلية هدمته نظراً لعدم حصولي على رخصة للبناء. منازل أولادي الواقعة في الرقاعية أيضاً أصدر ضدها أوامر هدم. والحظيرة التي بنيتها في الرقاعية لبقراتي الخمس وهي حالياً مصدر زرقي الجديد أصدر ضدها أمر بالهدم. لقد خسرت كل شيء عندما غادرت خربة صارورة.

محمد، 54 عاماً.

طرد الجيش الإسرائيلي في عام 1999 معظم السكان من المنطقة ودمر أو صادر معظم منازلهم وممتلكاتهم بحجة أنّ المنطقة هي “منطقة إطلاق نار”. وبعد عدة أشهر أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية، رداً على التماسين قدمهما السكان، أمراً احترازياً مؤقتاً قضى بالسماح لسكان القرى بالعودة إلى المنطقة إلى حين إصدار قرار

التدريب أو ما يُسمى مناطق “إطلاق النار” 918. ونتيجة لذلك أصبحت المجتمعات التي تعيش فيها عرضة لسلسلة من السياسات والممارسات التي قوضت أمن السكان وزادت من تردي ظروف معيشتهم وارتفعت مستويات الفقر والاعتماد على المساعدات الإنسانية. إضافة إلى ذلك أصبحت هذه المجتمعات عرضة لخطر التهجير القسري.

# الحياة في “منطقة إطلاق نار” مجتمعات مسافر يطا

بدء الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967. بالرغم من ذلك خصصت السلطات الإسرائيلية منذ الثمانينات معظم أراضي المنطقة، ومن ضمنها 14 تجمعاً سكاني، كمناطق عسكرية مغلقة لأغراض

يعيش ما لا يقل عن 1,300 فلسطيني حالياً في منطقة مسافر يطا على تلال جنوب الخليل. وتعيش هذه المجتمعات الفلسطينية في المنطقة منذ عقود بل إنّ الكثير منها يعيش في المنطقة قبل

“إنّ حياتنا صعبة للغاية، ونتعرض للضغط من المستوطنين والجيش الإسرائيلي والإدارة المدنية من أجل التخلي عن قرانا ومغادرتها...”

خالد، 44 عاماً،  
رئيس أحد المجتمعات



www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA  
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 2 582 9962 (0) 972 | فاكس 2 582 9962 (0) 972 + | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح





Al Fakhit clinic, operated by Union of Health Work Committee, and CARE International - funded by ECHO. The clinic provides primary health care services and operates once weekly.

وتنطبق القيود المفروضة على التنمية على بناء المباني العامة كالمدارس والعيادات الصحية. ولا يوجد في هذه المجتمعات سوى مدرسة ابتدائية واحدة بسيطة تتألف من غرفتين صفيتين تقع إحداهما في جنبا والأخرى في الفخيت - وقد أصدر ضد الغرفتين الصفيتين أوامر هدم. ويضطر الأطفال إلى المشي مسافة أربع كيلومترات للوصول إلى الغرف الصفية وسبع كيلومترات للوصول إلى أقرب مدرسة ثانوية. أما المسجد فقد هدم مرتين منذ عام 2011 ولا توجد شوارع مهيأة تخدم المجتمعات. بالإضافة إلى ذلك أصدر أمر هدم ضد العيادة الصحية المحلية.

الكثير من العائلات أيضا في كهوف. ولا تتصل أي من هذه العائلات بشبكات المياه وبالتالي يعتمدون على مياه الصهاريج التي تصلهم بتكلفة تبلغ ثمانية أمثال التكلفة العادية. بالإضافة إلى أنّ العائلات غير متصلة بشبكات الكهرباء أيضا. وقد أصدر أوامر هدم ضد ما لا يقل عن 30 بئر مياه وستة ألواح شمسية ومحركات تعمل بطاقة الهواء تمتلكها المجتمعات.

يقول منسق الشؤون الإنسانية السيد ديليو راولي الذي زار المنطقة: "تعيش هذه العائلات في دائرة مغلقة، فهم بحاجة لتوفير المساكن لعائلاتهم والمأوى لماشيتهم ولكن لا يُسمح لهم بالبناء على أرضهم".

الوصول إلى مناطق الرعي بسبب تهديد المستوطنين أو بسبب الجيش الإسرائيلي وبالتالي انخفض دخل العائلات اللازم لتلبية احتياجاتهم الخاصة مما رفع من مستويات الفقر في أوساطها. وتعتمد جميع العائلات التي تعيش في المجتمعات العشرة الواقعة في منطقة إطلاق النار على المساعدات الغذائية من المنظمات الإنسانية.

لا يستطيع الفلسطينيون الذين يعيشون في هذه المناطق تخطيط وتنمية مجتمعاتهم. وحاليا، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية ضد معظم المنازل والبنى التحتية في مسافر يطا أوامر هدم أو أوامر وقف بناء. وأصدر ضد ما لا يقل عن 80 مبنى سكنيا وحظيرة ماشية أوامر مماثلة بحجة أنها بنيت دون الحصول على رخص من السلطات الإسرائيلية، علما أنّ سكان هذه المجتمعات لا يمكنهم إصدار رخص بناء نظرا لأنّ الأراضي أعلن عنها "منطقة إطلاق نار".

ونظرا لعدم تمكن السكان من البناء بصورة "قانونية" تعيش العائلات في مساكن ذات ظروف معيشية متدنية ولا يمكنهم التوسع أو حتى صيانة منازلهم القائمة وهي منازل بسيطة بنيت من الحجر القديم، ومبان ذات جدران إسمنتية مسقوفة بالصفيح أو مبان مؤقتة. وتعيش

نهائي في القضية. وفي عام 2012 و في سياق تداولات القضية أكدت السلطات الإسرائيلية نيتها "إزالة" تسعة من المجتمعات المتبقية من المنطقة والسماح لسكانها بوصول محدود للأراضي من أجل فلاحتها. واستمرت السلطات الاسرائيلية في الادعاء بأنّ سكان مسافر يطا يعيشون في المنطقة بصورة غير قانونية وأنهم سكان موسميون رحّل وليسو مقيمين دائمين بالرغم من أنّ هذا الوضع بموجب أوامر الجيش الإسرائيلي الحالية يتيح لهم البقاء في المنطقة. بالرغم من ذلك توجد بحوزة الكثير من العائلات وثائق تثبت ملكيتهم للأرض.

تجدر الإشارة إلى أنّ عائلات كانت تعيش في مجمعين آخرين في المنطقة - الخروبة وخربة صارورة - أجبرت على مغادرة منازلها نتيجة النشاطات الاستيطانية بما في ذلك عنف المستوطنين.

على غرار الكثير من المجتمعات الفلسطينية الواقعة في المنطقة (ج) التي تخضع للسيطرة العسكرية والإدارية الإسرائيلية الكاملة، يعتبر الفلسطينيون الذين يعيشون في مسافر يطا عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وهم يعتمدون على الماشية، وخصوصا الخراف والماعز، كمصدر رئيسي للدخل. لا تستطيع بعض العائلات إطعام ماشيتها نظرا لتقييد

أعلنت السلطات الإسرائيلية منذ أواخر السبعينات عن آلاف الدونمات التي تقع في مسافر يطا وحولها بما في ذلك تلك التي تقع في مناطق إطلاق النار "أراضي دولة". تم تأجير المنطقة بعد ذلك للمنظمة الصهيونية العالمية التي خصصتها لتطوير المستوطنات الإسرائيلية التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي. وبالتالي أصبح سكان منطقة مسافر يطا تدريجياً مطوقين بحزام من المستوطنات الإسرائيلية من المنطقة الشمالية وشرق الجهة الجنوب شرقية. وأزالت السلطات الإسرائيلية إحدى البؤر الاستيطانية التي اقيمت في وسط منطقة إطلاق النار (مزرعة معون القديمة) في عام 2004.

أدت إقامة المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة إلى زيادة القيود المفروضة على حرية تنقل سكان المجتمعات وتقليص الحيز المتاح لهم لرعي ماشيتهم وقوضت أمنهم الجسدي بصورة خطيرة. وعلى مدار سنين طويلة تعرض سكان المجتمعات بصورة منتظمة للتهديد وعنف المستوطنين الإسرائيليين ولم تعمل السلطات الإسرائيلية سوى القليل بل لم تعمل أي شيء لإنفاذ القانون من أجل منع ذلك. إضافة إلى أن المجتمعات الفلسطينية كانت عرضة بصورة منتظمة لعمليات التفتيش والاعتقال وتضررت

“في آب/أغسطس الماضي خلال شهر رمضان دهم الجيش منزلنا. وأجبرونا على الخروج والجلوس تحت الشمس لفترة طويلة ومعنا أبي الذي يبلغ من العمر 85 عاماً. كان والدي صائماً وكان الجو حاراً للغاية. كما سكب الجنود على الأرض اللبن والزبدة التي نصنعها بأنفسنا. لقد عملنا طويلاً من أجل صنعها”

زينب، 24 عاماً.

جاء التدريب العسكري التي يجريها الجيش الإسرائيلي في المنطقة.

توفر منظمات العمل الإنساني والجهات المانحة المساعدة لهذه المجتمعات بصورة متواصلة من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية. بالرغم من ذلك تتم إعاقة هذه الجهود بسبب إصدار أوامر الهدم ووقف العمل ضد العديد من المباني التي يقدمها المانحون وبسبب، مصادرة سيارات ومعدات هذه المنظمات، إلى جانب القيود المفروضة على وصول موظفي العمل الإنساني لهذه المناطق.

يقول السيد راوولي إن "هذه المجتمعات مجتمعات ضعيفة أصلاً". ويضيف: "إن

تهجيرهم من منازلهم وأراضيهم سيكون له أثر مدمر للغاية، وخصوصاً على الأطفال. إننا نناشد السلطات الإسرائيلية بوقف عمليات هدم المنازل والبنى التحتية التي تعود لهذه المجتمعات، وأن تسهل جهود منظمات العمل الإنساني التي تحاول تقديم المساعدة لها وأن تتيح لهم البقاء في أراضيهم للعيش بأمن وكرامة".

### الأراضي أعلن عنها "منطقة إطلاق نار" من قبل إسرائيل

خصصت إسرائيل ما يقرب من 18 بالمائة من الضفة الغربية كـ"مناطق إطلاق نار". يعيش ما لا يقل عن 5,000 فلسطيني، معظمهم من الرعاة، في 38 مجتمعا في هذه المناطق. وبالرغم من أن الكثير من هذه المجتمعات تعيش في المنطقة منذ عقود إلا أن وصول الفلسطينيين إلى هذه المناطق محظور رسمياً ويتعرض سكانها الفلسطينيون لعمليات هدم وتهجير متكررة. ويقع ما لا يقل عن 10 بؤر استيطانية إسرائيلية، تعتبر غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي، بأكملها أو جزء منها على "مناطق إطلاق النار". ووفقاً للمعلومات المتوفرة تم إزالة القليل من هذه البؤر الاستيطانية أو أصدرت أوامر هدم ضد المباني فيها.

تعتبر إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي ملزمة بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين وأن تدير الأراضي المحتلة بما يخدم مصالحهم. ويحظر كذلك ترحيل المدنيين بالقوة من المناطق المحتلة أو داخلها، بغض النظر عن الدافع أو ما إذا كان السكان المتضررين مقيمين دائمين أو رحّل. ويجوز للقوة المحتلة أن تخلي السكان مؤقتاً من منازلهم خلال الأعمال القتالية من أجل سلامتهم أو لأسباب عسكرية قاهرة. ويجب أن يتم توفير المأوى الملائم للمتضررين وغيرها من المساعدات خلال فترة إخلالهم. ويحظر كذلك تدمير الممتلكات الخاصة. عمليات الإخلاء القسري أيضاً تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تقرر حقوق كل شخص في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك السكن المناسب.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_massafer\\_yatta\\_case\\_study\\_2013\\_05\\_23\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_massafer_yatta_case_study_2013_05_23_english.pdf)

لمزيد من المعلومات أنظر ورقة الحقائق الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: التأثيرات السلبية «لمناطق الرماية» المعلنه من جانب إسرائيل في الضفة الغربية، آب/أغسطس 2012.

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_firing\\_zone\\_factsheet\\_august\\_2012\\_arabic.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_firing_zone_factsheet_august_2012_arabic.pdf)

